الأمم المتحدة S/2010/3

مجلس الأمن

Distr.: General
4 January 2010
Arabic
Original: English

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تطلب تعميم الرسالة المرفقة الموجهة إلى سعادة السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، عملا بالفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

050110 050110 10-20062 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

عملا بالفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، أحيل إلى عنايتكم أدناه معلومات عن التقدم المحرز في الإجراءات التي اتخذتها تركيا، بموجب التفويض المنصوص عليه في الفقرة ١٠ من القرار نفسه، في إطار التعاون مع حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية على مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال.

وبوصف تركيا من البلدان التي تعاني من هذه الآفة، فإنها تدين هذه الأعمال وتشجبها. فحتى الآن، اختطف قراصنة أربع سفن يملكها مواطنون أتراك وتشغلها طواقم تركية، وأخذوها رهائن. ونجت عدة سفن تركية أخرى من هجمات القراصنة.

ومنذ البداية، تعمل تركيا، نظرا لإدراكها التام لضرورة التعاون القوي والتنسيق الوثيق على الصعيد الدولي للتصدي لهذه المسألة المعقدة والمتعددة الأبعاد، على دعم الجهود التي تبذلها منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية لمكافحة القرصنة، وتسهم فيها بنشاط.

وحتى الآن، شاركت تركيا بأربع فرقاطات في الجهود الرامية إلى قمع هذه الأعمال. فقد شاركت تركيا، أولا، في فرقة العمل البحرية التابعة للحلف (المجموعة البحرية الدائمة الثانية التابعة للناتو) بفرقاطة وفرت الحراسة والحماية للسفن المستأجرة من قبل برنامج الأغذية العالمي التي تبحر في المنطقة. وهذه العملية انتهت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبعد ذلك، شاركت تركيا في الجهود المبذولة لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في إطار فرقة العمل الموحدة ١٥١، التي تولت القوات البحر التركية قيادتها في الفترة من أيار/مايو حتى آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي الوقت الحاضر، تعمل فرقاطة تركية مزودة بأصول جوية في المنطقة عملا بأحكام قرارات مجلس الأمن. وحتى الآن، ألقت العناصر البحرية التركية في المنطقة القبض على نحو ٣٠ شخصا يشتبه في أنهم قراصنة في عمليات مختلفة.

وشاركت تركيا، بصفتها عضوا مؤسسا، في اجتماعات فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال الذي أنشئ في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. كما شاركت تركيا في الأفرقة العاملة المنشأة في إطار فريق الاتصال وأسهمت بنشاط في مداولاتها.

وطلبت تركيا موافقة حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية ليتسنى للعناصر البحرية التركية دخول المياه الإقليمية للصومال لغرض القيام بأعمال لقمع القرصنة والسطو المسلح في البحر، كما نص على ذلك مجلس الأمن في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ١٠ من قراره ١٨٤٦ (٢٠٠٨). وقد منحت الموافقة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقدمت البعثة الدائمة للصومال الإشعار المسبق المطلوب تقديمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة لذلك الغرض.

وتبقي السلطات البحرية التركية قيد نظرها الفعلي مسألة تعزيز وعي السفن التجارية والقدرات الأخرى بالأوضاع السائدة. وقامت لهذا الغرض على نطاق واسع بتعميم وثيقة بعنوان ''أفضل الممارسات الإدارية لردع القرصنة'' في أوساط أرباب السفن. كما أُنشئ نظام وطني للمعلومات بشأن السطو المسلح في البحر.

وتدل الزيادة الحاصلة في عدد هجمات القراصنة في عام ٢٠٠٩، رغم كافة جهود المجتمع الدولي، على أن الردع المرضي لم يتحقق تماما. ولا شك أن أحد أهم العوامل في ذلك هو غياب القدرة على احتجاز ومعاقبة الجناة الذين يتم إلقاء القبض عليهم. ولضمان نجاح العمليات الجارية، ينبغي استكشاف الخيارات القانونية لمقاضاة القراصنة المشتبه بهم بطريقة ناجعة. لذا تعتقد تركيا أن من المفيد إنشاء آلية في أحد بلدان المنطقة، تحت إشراف الأمم المتحدة، للمقاضاة الفعالة للأشخاص المشتبه بقيامهم بأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. وهذا سيتطلب بلا شك دعما من المجتمع الدولي لتعزيز قدرات دول المنطقة. وتعتقد تركيا أن الصندوق الاستئماني الذي أنشئ حديثا يمكن أن يستغل في هذا الصدد.

(توقيع) إرتوغرول **أباكان**
الممثل الدائم